مركزية النحو في فهم الخطاب القرآن

The Centrality Of Grammar In Understanding The Qur'an Speech

سناء الهلالي *

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، المغرب.

Sanaa.lahlali15@gmail.com

تاريخ الاستلام: 27 /06/ 2018 تاريخ القبـول: 08 /09/ 2018

ملخّص

يعتبر القرآن الكريم عماد الحضارة الإسلامية، وكتاب الأمة ودستورها، وينبوع كل الحكم والفضائل وقد شكل نزوله حدثا كونيا، فهو جاء ليغير شعائر الحياة، وليخرج الناس من ظلمات الجهل إلى نور الهداية؛ لذا كان محط اهتمام الدارسين على مر العصور، واتجهت جهودهم إلى البحث في معانيه، واستنباط أحكامه، فهو لم ينزل ليحفظ في الصدور، وإنما ليعمل به في سائر أمور الحياة.

ولما كانت العربية هي اللغة التي نزل بها، كانت علومها من نحو، وصرف وبلاغة وغيرها أول العلوم التي تشربت فيضه، وحملت معانيه، وكانت هي الكفيلة بإيضاح حقائق التنزيل، وفتح مغاليقه، وكشف العصي من معانيه، فكان لا بد من الإحاطة بجميع علومها، والنحو في مقدمتها لكونه دعامة العلوم العربية، حيث لا نجد علما من هذه العلوم إلا وهو في حاجة له، ولا يستطيع السير بغير هديه ونوره. من هنا جاءت فكرة هذه الورقة التي تبين أهمية النحو في فهم الخطاب القرآني واستنباط أحكامه.

الكلمات المفتاحية: القرآن، النحو، المعنى، السياق، الخطاب.

Abstract :

The Holy Qur'an is considered the pillar of Islamic civilization, the nation's book and its constitution, and the fountain of all judgment and virtues. Its descent was a universal event, as it came to change the rituals of life, and to bring people out of the darkness of ignorance into the light of guidance, Hence, it was the focus of attention of scholars throughout the ages, and their efforts were directed towards researching its meanings and deriving its rulings.

And since Arabic was the language in which it was revealed, its sciences in terms, morphology, rhetoric and others were the first sciences that saturated in its abundance and carried its meanings, and it was the one that was able to clarify the facts of revelation, open its doors, and reveal hardest parts of its meanings.

It was necessary to be aware of all its sciences, and grammar in the foreground because it is the pillar of Arab sciences, as we do not find any of these sciences except when they are in need of it, and they cannot walk without its guidance and light. From what is demonstrated the idea of this paper is to show the importance of grammar in understanding the Qur'anic discourse and deriving its rulings.

Key words: The Qur'an, grammar, meaning, context, discourse.

* البريد الإلكتروني للمرسل: Sanaa.lahlali15@gmail.com

مقدمة

أجمع الدارسون قديما وحديثا على أن العلوم اللغوية انبثقت من القرآن الكريم، ومتعلقة به، وبوحي من قدسيته، ولغرض جليل وهو فهمه. فكل «الدراسات العربية بفروعها المختلفة متعلقة بالقرآن... سواء منها تلك الدراسات التي تتعلق تعلقا مباشرا بتفسير القرآن وتوضيح آياته، وتبيين معناه واستنباط الأحكام الشرعية منه، أو تلك التي تخدم هذه الأغراض جميعها، بالبحث في دلالة اللفظ، واشتقاق الصيغ ... كل هذه الدراسات قامت أساسا لخدمة الدين الإسلامي، والغرض فهم القرآن الكريم مصدر التشريع الإسلامي ودستور المسلمين »[1].

كان القرآن دافعا أساسيا لظهور العلوم اللغوية الأخرى التي ارتبطت ارتباطا وثيقا به، واعتبرت المعرفة بها شرطا أساسيا لا بد من توفره في من أراد البحث في كتاب الله، وهي تتفاوت في الأهمية والنحو في صدارتها. يقول ابن خلدون: «ولا بد من معرفة علوم اللسان...وتتفاوت في التأكيد بتفاوت مراتبها في التوفية بمقصود الكلام، حسبما يتبين في الكلام عليها فنا فنا، والذي يتحصل أن المقدم منها هو النحو، إذ به تتبين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر ولولاه لجهل أصل الإفادة، وكان من حق علم اللغة التقدم لولا أن أكثر الأوضاع باقية في موضوعاتها لم تتغير بخلاف الإعراب الدال على الإسناد والمسند إليه، فإنه تغير بالجملة ولم يبق له أثر فلذلك كان علم النحو أهم من اللغة»[2].

من هنا انبثقت فكرة البحث التي تروم البحث في مركزية النحو في فهم الخطاب القرآني، وسنتحدث فيه عن المحاور الآتية:

1- أهمية النحو في فهم الخطاب القرآني؛

2- مكانة النحو في التفسير؛

3- مركزية النحو في استنباط الأحكام؛

4- مقاربة تصورية تجديدية لمفهوم النحو؛

1. أهمية النحو في فهم الخطاب القرآني

إن ظهور النحو شأنه شأن باقي العلوم اللغوية الأخرى، ظهر مرتبطا بالقرآن، إذ كان ظهوره نتيجة لتوسع الرقعة الإسلامية ودخول الناس في دين الله أفواجا، واختلاط العرب بغيرهم من الأعاجم؛ فالعرب لم تزل «تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجا، وأقبلوا إليه أرسالا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة العربية، واستبان منها الإعراب الذي هو حليها والموضح لمعانيها، فتفطن لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب، فعظم الإشفاق من فشو ذلك وغلبته حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم إلى أن سببوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه، وتثقيفها لمن زاغت عنه»[3]. نستشف من النص أن فساد الألسن، بمخالطة العرب للأعاجم أدى إلى التفكير في وضع علم يصون اللسان.

إن شيوع اللحن وانتقاله من الإنسان العادي إلى الفصيح، أدى إلى انتقال اللحن من كلام الناس إلى كلام رب الناس. فكان لا بد من ظهور علم يضبط اللسان ويحمي الكتاب، فظهر علم النحو الذي تشير الروايات إلى أن اللحن كان من بين دوافع نشأته فقد روي: «أنه قدم أعرابي في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال من يُقرئني شيئا مما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم؟ فأقرأه رجل سورة براءة فقال: ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[4]. بالجر فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر رضي الله عنه مقالة الأعرابي فدعاه فقال له: يا أعرابي تبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال يا أمير المؤمنين إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن فسألت من يقرئني فأقرأني هذا سورة براءة فقال: ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ بالجر فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسوله منهم فأمر عمر أن لا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة وأمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع النحو"[5]. وفي رواية أخرى اجتمع ابن أبي إسحاق مع ابن سيرين في جنازة فقال ابن سيرين: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ﴾ "بالرفع"،﴿مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ "بالنصب". فقال ابن أبي إسحاق: كفرت يا أبا بكر بعيبك على هؤلاء الذين يقيمون كتاب الله. فقال ابن سيرين : إن كنت أخطأت فأنا أستغفر الله"[6].

نستشف من الروايتين السابقتين خطورة اللحن الذي طال القرآن، لأن اللحن هنا أدى إلى الشرك بالله والكفر والانحراف عن جادة الصواب، ومن هنا كان وضع النحو إذ «إن أول علاقة ربطت القرآن الكريم بالنحو، هي أنه السبب القوي والعامل الدافع إلى وضع هذا العلم وإنشائه»[7]. وهذه العلاقة تجلت في حماية القرآن من اللحن فكان المنطلق الأول في «التفكير في وضع النحو وسنن قواعد العربية، وقاية لهذا الكتاب العزيز وتأدية لواجب إسلامي نحو من دخلوا في الإسلام»[8]. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هناك دافعا أكبر، وغرضا أسمى لظهور النحو وهو فهم الكتاب العظيم «فشيوع اللحن بين الناس وفساد النطق الذي ظهر عند الناطقين بالعربية من غير العرب أو عند بعض العرب القاطنين في المدن كان السبب المباشر لنقط المصحف، لم يكن هو السبب الرئيس والدافع الأساسي لظهور المؤلفات اللغوية،

والنحوية، وكتب التفسير، ومعاني القرآن، وإعرابه، ومجازه، التي كانت تتعمق في بحث معاني لغة القرآن وإعجازه وطرائق نظمه، أما الدافع الحقيقي لظهور تلك المؤلفات فهو محاولة فهم القرآن الكريم ودراسة أساليب نظمه ووجوه أعجازه» [9].

يتبين، مما سبق، أن الدافع الرئيس لظهور علم النحو ليس هو حماية الكتاب العزيز من اللحن فحسب وإلا لتوقف البحث عند «الخطوة التي قام بها أبو الأسود الدؤلي من وضع ضوابط الشكل الإعرابي تتمثل في تنقيط أواخر الكلمات بالمداد الأحمر تمييزا لما هو مرفوع عما هو منصوب أو مجرور، أو تلك التي قام بها – فيما بعد – نصر بن عاصم من وضع نقط الاعجام على الحروف بالمداد الأسود تمييزا للباء عن مثيلاتها في الرسم أو للجيم عن الحاء والخاء. نقول إن هاتين الخطوتين من جانب هذين العالمين الجليلين يعتبران تخطيطا بارعا للدراسة اللغوية قراءة ونطقا»[10]. لكن الواقع عكس ذلك، فالكم الهائل من مؤلفات النحو يؤكد العكس، ويؤكد أن هناك سببا أكبر لظهور علم النحو وهو فهم القرآن، وهذا ما تؤكده هذه الثروة؛ بحيث نجد العلماء اتخذوا من التحليل النحوي أداة طيعة لفهمه، ووسيلة من وسائل استنباط الأحكام فهو «نشأ لفهم القرآن وفرق كبير بين علم يسعى لفهم النص وعلم يسعى لحفظه من اللحن ولو كانت الغاية منه حفظ النص من اللحن لما أنتج العرب هذه الثروة الضخمة في مجال الدرس النحوي، ومحاولة الفهم هذه هي التي حددت مسار المنهج لأنها ربطت درس النحو بكل المحاولات الأخرى التي تسعى لفهم النص، ومن ثم فإن دراسة منهج النحو عند العرب لا تكون صحيحة إلا مع اتصالها بدراسة العلوم العربية الأخرى وخاصة الفقه والكلام» [11].

إن دور النحو في فهم القرآن كبير، وفيما يلي قصة توضح هذا الدور يقول الكسائي (ت189هـ): « اجتمعت أنا وأبو يوسف القاضي عند الرشيد، فجعل أبو يوسف يذم النحو ويقول: وما النحو؟ – فأردت أن أعلمه فضل النحو– فقلت: ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامك! وقال آخر: أنا قاتلٌ غلامك! أيهما كنت تأخذ به؟، قال: آخذها جميعاً! فقال الرشيد: أخطأت – وكان له علمٌ بالعربية – فاستحيى وقال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامك بالإضافة لأنه فعل ماض، وأما الذي قال: أنا قاتلٌ غلامك بالنصب فلا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد، كما قال الله عزّ وجل: ﴿ لا تقولنَّ لشيءٍ إني فاعلٌ ذلك غداً إلا أنْ يشاءَ اللهُ﴾[12]، ولولا أن المنون مستقبل ما جاز فيه غداً. فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح النحو والعربية» [13].

يتضح من خلال هذه القصة أهمية النحو ودوره في فهم القرآن واستنباط أحكامه، فقول أنا "قاتلُ غلامك" تفيد أن الفعل حصل وأن القتل حصل، أما القول بالإضافة تفيد أن الفعل لم يحصل وأنه تهديد يمكن أن ينفذ أو لا.

إن النحو لذو أهمية كبرى في فهم الخطاب القرآني. فهو نشأ في ظلال القرآن الكريم وترعرع؛ لذلك كان هو الوسيلة البارزة والبؤرة المركزية في فهمه، فمعظم الدراسات النحوية توجهت «وجهة نحوية قرآنية، فكانت دوافع فهم القرآن الكريم ومعرفة أسراره وفهم تراكيبه وبيان أساليب نظمه وبيان أثرها في بيان الأحكام التشريعية قد أدت إلى إيجاد النحو الذي استنبط من أساليب القرآن ونظمه وهو النحو القرآني» [14]. لهذا جعل العلماء النحو شرطا لا بد من توفره لمن أراد فهم كتاب الله، والبحث في معانيه، والكشف عن أسراره فهو من «أعظم ما يجب على الطالب لعلوم القرآن، الراغب في تجويد ألفاظه، وفهم معانيه ومعرفة قراءاته ولغاته، وأفضل ما القارئ إليه محتاج معرفة إعرابه، والوقوف على تصرف حركاته

وسواكنه يكون بذلك سالما من اللحن فيه مستعينا على أحكام اللفظ به مطلعا على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات، متفهما لما أراد الله به من عباده إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني ويتجلى الإشكال فتظهر الفوائد ويفهم الخطاب وتصح معرفة حقيقة المراد»[15]. ونشير إلى أن النحو الذي نقصده في البحث ليس النحو القاعدي الذي يهتم بأواخر الكلم وإنما النحو السياقي الذي يراعي عناصر التركيب، ويبحث في المعنى.

خلاصة القول: إن النحو وسيلة ضرورية ومركزية في فهم كتاب الله. والوصول إلى مقصود الشارع، إذ لا يمكن للدارس الاستغناء عنه. فلا بد لمن أراد الخوض في كتاب الله أن يكون «ريانا في النحو»[16]، فارسا في علم الإعراب، وهو نشأ لهذا الغرض الجليل –الفهم–، لذا يمكن أن نقسم نشأته إلى مرحلتين: الأولى وهي حماية القرآن من اللحن، والثانية وهي الفهم، وبين هاتين المرحلتين ارتباط وثيق ويتمثل في فهم كلام الله خصوصا، وفهم الكلام عموما، لأنه لا يتم إلا عن طريق قراءة سليمة، وخالية من اللحن .

2- مكانة النحو في التفسير

إن العلاقة بين النحو والتفسير هي علاقة وثيقة، كعلاقة الروح بالجسد، لا يمكن فصلهما، وذلك لكون النحو نشأ خدمة للقرآن الكريم كما رأينا سابقا، وصونا له من اللحن؛ لذلك اعتبره العلماء وسيلة مركزية لا غنى عنها في فهم هذا الخطاب، وجعلوه شرطا أساسيا لا بد من توفره في من أراد الكشف عن معاني الكتاب العزيز وإزالة الغموض عنه، والوصول إلى كنهه وأسراره وعجائبه التي لا تنقضي.

إن القرآن خطاب لغوي بامتياز، وإعجازه كامن في لغته، ولا مجال لفهمه إذا لم يكن المفسر آخذا بناصية اللغة العربية، فارسا في النحو وريانا في اللغة. يقول أبو حيان (ت745هـ): «فلنذكر ما يحتاج إليه المفسر من العلوم... فنقول النظر في كتاب الله تعالى يكون من وجوه، الوجه الأول: علم اللغة اسما وفعلا وحرفا...والوجه الثاني: معرفة الأحكام التي للكلم العربية من جهة إفرادها ومن جهة تركيبها، ويؤخذ ذلك من علم النحو»[17].

ولا بد من الإشارة مرة أخرى إلى أن النحو وحده غير كاف لفهم الخطاب القرآني، وليس الأداة الوحيدة فقد حدد الإمام السيوطي(ت849هـ) في كتابه الإتقان "خمسة عشر علما"[18] لا بد من العلم بها وجعل علم النحو في مقدمتها[19].

ولا غرو إذا كان النحو نشأ في رحاب القرآن وحماية له، أن يكون هو الأداة البارزة في فهمه، والوسيلة الموضحة لمعانيه، حيث لا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان لظهور كتب معاني النحو وإعرابه كبير أثر في بيان هذه العلاقة ما بين التفسير والنحو، إذ كانت هي أولى بوادر التفسير اللغوي الذي اعتمد فيه أصحابه على الإعراب في فهم الخطاب القرآني. وهذا دليل على أهمية الإعراب والنحو في التفسير.

إذا كان الله خص العرب بالإعراب كما قال الحافظ أبو علي الغساني (ت498هـ) في كتاب "شرف المحدثين": «وقد خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء: لم يعطها من قبلها الإسناد، والإعراب، والأنساب»[20] . فإن الإعراب له

دور كبير في الكشف عن المعاني، وكان لزاما على المفسر أن يتعلمه وإن لم يكن محيلا على المعنى. يقول الزركشي (ت794هـ): «وأما الإعراب فما كان اختلافه محيلا للمعنى وجب على المفسر والقارئ تعلمه؛ ليتوصل المفسر إلى معرفة الحكم، وليسلم القارئ من اللحن. وإن لم يكن محيلا للمعنى وجب تعلمه على القارئ؛ ليسلم من اللحن ولا يجب على المفسر ليتوصل إلى المقصود دونه على أن جهله نقص في حق الجميع»[21].

ويقول الماوردي (ت450هـ): «وأما الإعراب، فإن كان اختلافه موجبا لاختلاف حكمه وتغيير تأويله، لزم العلم به في حق المفسر وحق القارئ، ليتوصل المفسر إلى معرفة حكمه، ويسلم القارئ من لحنه، وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: " أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه" وإن كان اختلاف إعرابه لا يوجب اختلاف حكمه، ولا يقتضي تغيير تأويله، كان العلم بإعرابه لازماً في حق القارئ ليسلم من اللحن في تأويلاته، ولم يلزم في حق المفسر لوصوله مع الجهل بإعرابه إلى معرفة حكمه، وإن كان الجهل بإعراب القرآن نقصا عاما»[22].

نستشف، من النصين السابقين، أهمية الإعراب في فهم القرآن العظيم، واستنباط أحكامه، وتعلمه واجب للمفسر والقارئ، لذلك اعتبره مكي (ت1376هـ) من أعظم العلوم الواجب تعلمها. يقول منبها لهذا «من أعظم ما يجب على الطالب لعلوم القرآن الراغب في تجويد ألفاظه، وفهم معانيه، ومعرفة قراءاته، ولغاته. وأفضل ما القارئ إليه محتاج معرفة إعرابه، والوقوف على تصرف حركاته، وسواكنه. يكون بذلك سالما من اللحن فيه، مستعينا على أحكام اللفظ به، مطلعا على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات، متفهما لما أراد الله به من عباده؛ إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني وينجلي الإشكال فتظهر الفوائد ويفهم الخطاب وتصح معرفة حقيقة المراد»[23]. إن تعلم الإعراب من أعظم العلوم التي ووجب على طالب العلوم الشرعية تعلمها والإلمام بها، وأنه من العلوم التي تفيد في تحديد المعاني، إلا أن هناك معان تحتاج إلى شيء يتجاوز الإعراب والحركة الإعرابية، إلى البحث في العلاقات والتراكيب، والسياق، إنه النحو الشامل والذي يبحث في كلية الخطاب وشموليته.

ويقول الزمخشري (ت538هـ): «هذا وإن الإعراب أجدى من تفاريق العصا، وآثاره الحسنة عديد الحصى، ومن لم يتق الله فى تنزيله فاجترأ على تعاطي تأويله وهو غير معرب فقد ركب عمياء، وخبط خبط عشواء، وقال ما هو تقول وافتراء وهراء، وكلام الله منه براء وهو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن، الكافل بإبراز محاسنه الموكل بإثارة معادنه، فالصاد عنه كالساد لطرق الخير»[24]. إن الزمخشري يشير إشارة واضحة إلى أن الإعراب ما هو إلا مرحلة بسيطة من مراحل النحو، ويؤكد أن النحو هو نحو المعاني لا نحو المباني، لأنه من وسائل البيان، والكشف عن الأسرار.

خلاصة القول إن النحو والتفسير وجهان لعملة واحدة لا يمكن فصلهما، وهما مرتبطان ببعض أشد الارتباط، فالمعرفة بالنحو شرط أساسي لا يمكن الاستغناء عنه «أما النحو فلا بد للمفسر من معرفته»[25]، لكن وإن كان مركزيا في الكشف عن مغاليق الخطاب، واستنباط الأحكام، إلا أنه في كثير من الأحيان يؤدي إلى الاختلاف ويكون غير كاف في المقصود، فيلجأ الدارس إلى علوم أخرى من أهمها السياق .

3- مركزية النحو في استنباط الأحكام

تنبه علماؤنا الأوائل (علماء القرآن، والتفسير، والفقه) إلى ارتباط العلوم الإسلامية بالنحو، وأشاروا إلى ذلك. فنحن لا يمكن أن نجد علما من هذه العلوم إلا وهو في حاجة إلى النحو، وهذا ما دافع عنه الزمخشري (ت538هـ) مبينا أهمية النحو داخل العلوم الإسلامية، ومتعجبا ممن ينكر هذه الأهمية. قال: «والذي يقضى منه العجب، حال هؤلاء في قلة إنصافهم، وفرط جورهم واعتسافهم، وذلك أنهم لا يجدون علما من العلوم الإسلامية فقهها، وكلامها، وعلمي تفسيرها، وأخبارها، إلا وافتقاره إلى العربية بين لا يدفع، ومكشوف لا يتقنع، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيا على علم الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين والاستظهار في مآخذ النصوص بأقاويلهم والتشبث بأهداب فسرهم وتأويلهم»[26]. ونظرا لهذه الأهمية التي يحتلها داخل العلوم الإسلامية، جعله العلماء شرطا من شروط الاجتهاد، إذ لا يمكن للفقيه أن يفتي ما لم يكن «عالما بالنحو الذي هو ترتيب العرب لكلامهم الذي به نزل القرآن وبه يفهم معاني الكلام التي يعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الألفاظ فمن جهل اللغة وهي الألفاظ الواقعة على المسميات وجهل النحو؛ الذي هو علم اختلاف الحركات الواقعة لاختلاف المعاني، فلم يعرف اللسان الذي به خاطبنا الله تعالى ونبينا صلى الله عليه وسلم، ومن لم يعرف ذلك اللسان لم يحل له الفتيا فيه لأنه يفتي بما لا يدري وقد نهاه الله تعالى عن ذلك »[27].

النحو شرط من شروط المجتهد، وأداة مركزية لاستنباط الأحكام الشرعية، فهو «علم السلف الذين استنبطوا به الأحكام، وعرفوا به الحلال والحرام ولا يغرنك أقوام استوطنوا مركب العجز، فاقتصروا على الجهل والتقليد المحض... لذلك لا يجوز أن يفتي الناس في الفقه من كان عاريا من النحو، ومتى فعل ذلك أخطأ وأثم وتعدى وظلم، لأن أئمة الفقه الذين بلغوا درجة الاجتهاد وناهزوا من تقدم من السلف في الاستنباط، لم يتكلموا في جميع النوازل ولا استوعبوا كل ما يحدث من المسائل مع الأزمان فرب نازلة لم تخطر ببال، ولا وجد لأحد فيها مقال، وحينئذ يحتاج المعنى إلى الاستنباط ويرجع إلى الاجتهاد والاحتياط، ولا يمكنه ذلك إلا بعد التبحر في هذا العلم لأن المتوسط فيه أكثر الناس خطأ»[28].

يتطلب تجدد الوقائع والأحداث إعادة التفكير والنظر، وإعادة قراءة الخطاب القرآني، قراءة تتماشى مع روح العصر، لأنه كتاب الله الخالد، المصلح لكل زمان ومكان، وهو الكتاب الذي لا تنقضي عجائبه، وهذا يتطلب من المجتهد إعادة النظر، واستنباط الأحكام وذلك لا يتم إلا إذا كان الفقيه عالما بالنحو، فقد أجمع السلف على اعتباره شرطا مركزيا في رتبة الاجتهاد، إذ لا يصح للفقيه الإفتاء ما لم يكن «ريانا في النحو»[29] .

إن النحو له دور كبير في الإفصاح عن معاني الذكر الحكيم، وهو من الأسباب المؤدية إلى اختلاف الفقهاء في مجال استنباط الأحكام الشرعية، فاختلافهم في إعراب آيات الذكر الحكيم، هو اختلاف في معانيها؛ وبالآتي اختلاف في الأحكام المستنبطة منها، فهذا الجرمي (ت225هـ) يقول «أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سبويه»[30]. ويقول الإمام الشافعي (ت204هـ): «لا أسأل عن مسألة من مسائل الفقه إلا أجبت عنها من قواعد النحو»31.

يتبين، مما سبق، أن للنحو أهمية في فهم الخطاب القرآني، وما له من مكانة في مجال استنباط الأحكام الشرعية، لأن الاختلاف والتنوع في الوجوه الإعرابية، هو طريق لاختلاف المعاني وبالآتي اختلاف الأحكام الفقهية.

أجمع الأئمة على أهمية النحو، لكنهم اختلفوا في مقدار الحاجة إليه، فمنهم من اشترط التبحر فيه والتعمق، وهذا الفريق يمثله الإمام الجويني (ت478هـ) الذي يرى بأن «معظم الكلام في الأصول يتعلق بالألفاظ والمعاني، أما المعاني فستأتي في كتاب القياس إن شاء الله تعالى، وأما الألفاظ فلا بد من الاعتناء بها فإن الشريعة عربية، ولن يستكمل المرء خلال الاستقلال بالنظر في الشرع ما لم يكن ريانا من النحو واللغة»[32]. وسار على نهجه الإمام الشاطبي (ت790هـ)، الذي يرى بأن الفقيه لن يبلغ رتبة الاجتهاد إلا إذا بلغ في النحو مبلغ الأئمة كسيبويه (ت180هـ) والأخفش (ت830هـ) لأن «الشريعة عربية، وإذا كانت عربية فلا يفهمها حق الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم، لأنهما سيان في النمط ما عدا وجوه الإعجاز، فإذا فرضنا مبتدئا في فهم العربية فهو مبتدئ في فهم الشريعة، أو متوسطا فهو متوسط في فهم الشريعة، والمتوسط لم يبلغ درجة النهاية فإن انتهى إلى درجة الغاية في العربية كان كذلك في الشريعة، فكان فهمه فيها حجة كما كان فهم الصحابة وغيرهم من الفصحاء الذين فهموا القرآن حجة فمن لم يبلغ شأوهم فقد نقصه من فهم الشريعة بمقدار التقصير عنهم وكل من قصر فهمه لم يعد حجة ولا كان قوله فيها مقبولا، فلا بد من أن يبلغ في العربية مبلغ الأئمة فيها كالخليل وسيبويه والأخفش والجرمي والمازني ومن سواهم»[33].

فالملاحظ أن الجويني (ت 478هـ) والإمام الشاطبي جعلا التبحر والتعمق في علم النحو شرطا أساسيا للوصول إلى معاني القرآن العظيم، واستنباط أحكامه، وتثوير معانيه، وكلما تبحر الدارس وتعمق فيه كلما كان فهمه دقيقا، وفي المقابل نجد فريقا آخر يرى بأن مقدار الحاجة إلى النحو على القدر الذي به يفهم الخطاب. وأن الفقيه لا يشترط فيه أن يبلغ مبلغ أئمته وهذا الفريق يمثله الإمام الغزالي (ت505هـ)؛ إذ يؤكد على أهمية «معرفة اللغة والنحو على وجه يتيسر له به فهم خطاب العرب، وهذا يخص فائدة الكتاب والسنة»[34]، فهو إن كان يؤكد على النحو واللغة في الفهم واستنباط الأحكام، إلا أنه يرى بأن «التعمق في غرائب اللغة لا يشترط، ولا بد من علم النحو فمنه يثور إشكالات القرآن»[35].

يؤكد الإمام الغزالي(ت505هـ) على أهمية النحو في استنباط الأحكام الشرعية، فإنه لا يرى بأن الفقيه يجب أن يتبحر في علم النحو بل «القدر الذي يفهم به خطاب العرب وعادتهم في الاستعمال، إلى حد يميز بين صريح الكلام، وظاهره، ومجمله، وحقيقته، ومجازه، وعامه، وخاصه، ومحكمه، ومتشابهه، ومطلقه، ومقيده، ونصه، وفحواه، ولحنه، ومفهومه، والتخفيف فيه، أنه لا يشترط أن يبلغ درجة الخليل والمبرد وأن يعرف جميع اللغة، ويتعمق في النحو بل القدر الذي يتعلق بالكتاب والسنة ويستولي به على مواقع الخطاب ودرك حقائق المقاصد منه»[36]. من كلام الغزالي يتضح أهمية النحو –بالمفهوم الذي نقصده في بحثنا هذا– بحيث جعله وسيلة تكشف عن مواقع الخطاب، وتساهم في الوصول إلى معانيه ودرك مقاصده، وهذه أمور لا تدرك إلا بالبحث في المعنى، وعليه يكون النحو عند الغزالي هو نحو يتجاوز القاعدة التي من شأنها التمييز بين الصحيح من الكلام وفاسده، إلى البحث في المعنى، والكشف عن الأسرار.

وقد سار على نهجه الإمام السمعاني (ت562هـ) الذي يقول: «وإذا ثبت ما ذكرناه أن الشريعة عربية، فينبغي للمجتهد أن يعلم من لغة العرب ما يحتاج إليه ويعرف طريق استعمالهم ووجوه مخارج كلامهم من مثلها»[37]. كما يدخل

ضمن هذا الفريق الإمام الرازي (ت606هـ) الذي يؤكد على «معرفة النحو واللغة والتصريف؛ لأن شرعنا عربي فلا يمكن التوسل إليه إلا بفهم كلام العرب وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ولا بد في هذه العلوم من القدر الذي يتمكن المجتهد به من معرفة الكتاب والسنة»[38].

نستشف، مما سبق، أولا أن علماء الأصول أجمعوا على اعتبار النحو شرطا من شروط الاجتهاد، نظرا لما له من أهمية إذ الاختلاف في تغيير الحركة يؤدي إلى اختلاف المعنى، ومنه اختلاف الحكم الشرعي. وفي ما يلي قصة للكسائي (ت189هـ) تبين هذا فقد «دخل أبو يوسف على الرشيد والكسائي عنده يمازحه فقال له: أبو يوسف هذا الكوفي قد استفرغك وغلب عليك، فقال: يا أبا يوسف إنه ليأتيني بأشياء يشتمل عليها قلبي فأقبل الكسائي على أبي يوسف قال هل لك في مسألة؟ قال نحو أو فقه؟ قال بل فقه، فضحك الرشيد حتى فحص برجله ثم قال: تلقي على أبي يوسف فقها، قال: نعم، قال: يا أبا يوسف، ما تقول في رجل قال لامرأته: أنت طالق إن دخلت الدار؟ قال: إن دخلت الدار طلقت، قال: أخطأت يا أبا يوسف، فضحك الرشيد ثم قال: كيف الصواب؟ قال: إذا قال: "أن" فقد وجب الفعل، وإن قال: "إن" فلم يجب، ولم يقع الطلاق، قال: فكان أبو يوسف بعدها لا يدع أن يأتي الكسائي»[39].

اختلاف الأصوليين في القدر الذي يجب على الفقيه تعلمه من النحو واللغة؛ إلا أنني أرى بأنه لا بد للفقيه من أن يكون متبحرا في علم النحو، فهو لا يبلغ مرتبة الاجتهاد حتى يكون عالما بالنحو، ريانا فيه، متضلعا في علم اللغة، في حين لا أخالف من قال بأن حاجة المجتهد إلى النحو بالقدر الذي يتوجب عليه فهم كتاب الله، وسنة نبيه؛ لأن هذا واجب حتى على المكلف عموما، وذلك من أجل أن يفهم كتاب الله ويفهم ما يتعلق بالأحكام.

اهتمام الأصوليين بمباحث لغوية، بحيث نجد في ثنايا كتبهم مسائل النحو متناثرة في عدد من أبواب أصول الفقه، كبحثهم في الاستثناء والنهي والأمر، وكذا بحثهم حروف المعاني كما فعل السمعاني (ت562هـ) في كتابه "قواطع الأدلة"، إذ نجده تحدث عن حروف المعاني وأورد معانيها المختلفة وشرحها مقدما أدلة وكأنه كتاب نحو، «فحب اللغة حمل بعض الأصوليين على مزج جملة من النحو بالأصول، فذكروا فيه من معاني الحروف ومعاني الإعراب جملا هي من علم النحو خاصة»[40]. كما نجده تحدث عن اللغة وأصلها ومآخذها، وهل هي توقيف أم اصطلاح فيقول: «اعلم أن الأصوليين اختلفوا في مأخذ اللغات، فذهب ذاهبون إلى أنها توقيف من الله عز وجل، وصار صائرون إلى أنها ثبتت اصطلاحا تواطؤا، والمختار أنه يجوز كل ذلك»[41]، فأخذ يعرض حجج كل فريق وكأنه يناقش قضية لغوية، فهم خاضوا في قضايا لغوية ونحوية سبقوا فيها جهود اللغويين، وكانت غاية في الدقة والشمول يقول مصطفى جمال: «بعض بحوثهم في اللغة والنحو لا تكون مادة لعلم الأصول لعدم توقف عملية الاستنباط عليها، ولكنها كانت بحوثا لغوية في غاية من الدقة، وقد سبقوا فيها جهود إخوانهم اللغويين دقة ملاحظة، وشمول عرض وحدة نتائج»[42].

نشير إلى أن النحو كان مؤثرا في أصول الفقه؛ إذ أنه عامل من عوامل الاختلاف في استنباط الأحكام الشرعية، ونشير إلى أن الفقه وأصوله ظهر متقدما على النحو وأصوله، فكان له أثره الكبير في مؤلفات النحو وأصوله، "إذ يمكن أن نجمل أوجه هذا التأثر في الجوانب التالية:

جانب المصطلحات: إذ الملاحظ أن أغلب مصطلحات النحو وأصوله، مأخوذة من الفقه وأصوله: كالنسخ، والتعليق، والرخصة، والواجب، والتعدية، ثم جانب الموضوعات حيث ظهرت مجموعة من الموضوعات المشتركة بين العلمين كالقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، وأخيرا المنهج"[43].

خلاصة القول:

- ارتبط النحو بالفقه وكان من مظاهر هذا الارتباط: ظهور علم أصول النحو على غرار أصول الفقه، واشتراكه معه في الأدلة والمصطلحات والموضوع.
- أكد الأصوليون على وجوب معرفة النحو واللغة لأن عليهما تتوقف الأحكام الشرعية.
- اعتمد الأصوليون على النحو في استخراج الحكم الشرعي من النص.
- تناثر مسائل النحو واللغة في عدد من أبواب أصول الفقه.

4- مقاربة تصورية تجديدية لمفهوم النحو

تبين، من خلال ما سبق، أن النحو فن من فنون اللغة العربية، له أهمية كبرى داخل العلوم اللغوية والشرعية؛ حيث لا نجد علما من هذه العلوم إلا وهو في حاجة إلى النحو، ومنه تستمد المعونة والعون. وقد كانت نشأته نشأة قرآنية بامتياز وذلك من أجل فهم الخطاب القرآني، لذلك توجهت الدراسات النحوية في بداياتها وجهة قرآنية. ومن هذا المنطلق ظهرت العديد من المؤلفات في العصر الحديث تدور في فلك النحو القرآني، مثل كتاب (النحو القرآني في ضوء لسانيات النص) للدكتورة هناء محمود، وكتاب (نظرية النحو القرآني)، للدكتور أحمد مكي سامي الأنصاري.

وقد دعت أمثال هذه المؤلفات إلى أنّ النحو العربي ليس بنحو جديد وأنه نحو نشأ وترعرع في كنف القرآن، لذلك كان لا بد من قراءة جديدة للموروث النحوي من خلال القرآن، وإعادة ربط الصلة بينهما، فـ «النحو القرآني من الموضوعات التي كونت اتجاها مميزا في الدرس النحوي، يُعنى بالمعاني والأساليب والنظم. ويقتضي أن يكون الباحث ملما بأصوله وأحكامه. وما وصل إلينا من تراث ضخم يدل على دقة فهم النحاة في الكشف عن معاني النص الكريم وأسراره المعجزة»[44].

إنّ نشأة النحو في ظلال القرآن جعلت منه آلية مركزية في مجال تفسير القرآن وفي مجال استنباط الأحكام[45]. وهذا «السعي لفهم النص القرآني حدد طبيعة الدراسات النحوية، وجعلها تعتمد البحث عن ملامح المعنى في القرآن الكريم وغيره من أدلة النقل، بصورة مغايرة لما تمليه مهمة حفظ اللسان من اللحن التي تستدعي التركيز على وضع قواعد نحوية شكلية يتوكأ عليها من ضعفت ملكته أو شاب لسانه خليط من كلام الأعاجم، وهذا يعني أنّ الدراسات النحوية الأولى كان ينبغي أن تكون مماثلة لما آلت إليه الدراسات النحوية في العصور المتأخرة على هيئة مختصرات ومتون ومنظومات لا تهتم إلا بضوابط لفظية تسعى إلى التمييز بين الصحيح والخطأ في الكلمة، وهو خلاف ما كانت عليه حقيقة التأليف

النحوي في القرنيين الثاني والثالث الهجريين إذا اهتمت اهتماما واضحا بالمعنى، وجعلت الحركات والألفاظ والتراكيب دلائل على المعاني التي كانت بغيتهم في دراسة النصوص القرآنية أو الشعرية»[46].

إن هذا الارتباط بين القرآن والنحو العربي يتطلب منا فهم النحو فهما دقيقا و"فهم القرآن الكريم أسلوبا ومعنى. وبمعنى أدق، كلما تقربنا من القرآن خاصة ومن الشعر العربي عامة تقرب فهمنا من مسائل النحو العربي، وأضحى سهلا قريب المنال محببا إلى النفس"[47]، فعلاقتهما وطيدة وهي علاقة تأثير، وهذا يؤكد أن علاقة النحو بالمعنى علاقة قديمة قدم النحو نفسه. وقد تنبه لها العلماء منذ بداية التأليف فيه. فمراعاة عناصر المعنى كانت من جملة الأمور التي اهتم بها النحاة ومنها المتكلم أولا، وقصده والمعنى الذي يريد تأديته، والمخاطب والمقامات السياقية على اختلافها وتركيز البنيات والمقامات المساهمة في الخطاب، فالدارس للخطاب القرآني كان ينطلق في تفسيره من جانبين: «المعطيات السياقية النصية، والقواعد النحوية النظرية التي جردت، فعندما ينظر المحلل في النص يلحظ مجموعة من القرائن والأدلة الحية الماثلة أمامه في تشكيل النسيج النصي، وهذه بدورها تستدعي جملة القواعد النظرية التي في الذهن، ثم يطلق أحكامه بعد التأمل والقياس، وبذلك تشترك المعطيات النصية والقواعد في التحليل النحوي عند المفسرين»[48].

هذه الحقيقة لا تغيرها بعض الدراسات الحديثة التي تروج أنّ النحو العربي لم يهتم بالمعنى وكان عبارة عن قواعد جافة، بحيث ذهب الدكتور إبراهيم مصطفى إلى أن النحاة حين «قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقا منحرفة، إلى غاية قاصرة، وضيعوا كثيرا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة »[49]. ويضيف بأنّ اهتمامهم بالقواعد وإهمال المعنى ضيعت الاطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة، وكذا ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان من اهتمام النحاة بالمبنى وترك المعنى يقول تمام حسان: «ومن هنا اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعا لذلك وعلى استحياء»[50]، لكن التراث النحوي يؤكد أن غاية النحو ليس الاهتمام بأواخر الكلم والتمييز بين صحيح الكلام وفاسده، ولكن غايته الأساسية هي الوصول إلى المعنى ولا أدل على ذلك من اهتمام المفسرين به واعتمادهم عليه في الكشف عن دقائق كتاب الله واستنباط أحكامه، وكان الاختلاف في القضايا النحوية يؤدي إلى الاختلاف في التعدد الدلالي للآية الواحدة.

ويرى الدكتور حماسة عبد اللطيف[51] أن حصْر غاية النحو في ضبط أواخر الكلم راجع إلى الروايات التي تحدثت عن أسباب نشأته والتي تشير أغلبها إلى اللحن الذي طال اللغة العربية عموما والقرآن خصوصا، لكن هذه الروايات وإن كانت على جانب من الصحة قد ساهمت في نشأة النحو إلا أنّ السبب الرئيسي لنشأته هو الفهم: فهم كتاب الله سبحانه وتعالى واستنباط أحكامه. وظلت هذه الوظيفة- وظيفة الفهم- ملازمة له حتى عصرنا هذا.

والمتأمل في كتب النحو يتبين له اهتمام النحاة بالمعنى وبالسياق ومقاصد المتكلم، وعلى رأسهم سيبويه (ت180) فهو كما يقول الشاطبي (ت 790هـ) «وإنّ تكلم في النحو؛ فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني»[52]. وهذا هو ما رامه المفسرون من

البحث في كتاب الله وهو الوصول إلى مقاصد الخطاب القرآني، والكشف عن معانيه، فهو اتجه منذ البداية إلى البحث في المعاني وهذا ما يؤكده ابن جني(392 هـ.) إذ يرى أن « العرب فيما أخذناه عنها وعرفناه من تصرف مذاهبها عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها...إنّ سبب إصلاحها ألفاظها وطردها إياها على المثل والأحذية التي قننتها لها وقصرتها عليها إنما هو لتحصين المعنى وتشريفه والإبانة عنه وتصويره ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ونصب المفعول إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول وهذا الفرق أمر معنوي أصلح اللفظ له وقِيد مقادَه الأوفق من أجله فقد علم بهذا أنّ زينة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلا تحصين المعاني وحياطتها فالمعنى إذا هو المكرم المخدوم واللفظ هو المبتذل الخادم »[53].

إنّ القراءة الواعية للقرآن الكريم تتطلب إعادة النظر فيما آل إليه النحو في العصور الأخيرة من اعتباره قواعد جافة، فالنحو هو تركيب مكون من عناصر متعددة، تراعى فيها المعطيات السياقية بنوعيها من مراعاة للسياق الداخلي والخارجي من أسباب النزول و"المكي والمدني"[54] وعادات المجتمع العربي وثقافته، والسنة النبوية..، وهذه الأمور هي المعايير التي حددها علماء نحو النص وهي: السّبك والالتحام، والقصد، والقبول، والتّناص، والمقام.

ومن هنا لا بد من إعادة النظر فيما آل إليه النحو العربي في العصور المتأخرة، للوصول إلى نحو يخدم الخطاب القرآني، وهذا يفرض علينا أن نعرج على مفهوم النحو في التراث العربي ومفهوم النحو في العصر الحديث وأن نوازن بينهما لاستخلاص تعريف عام للنحو. أفتتح بتعريف أبو بكر محمد بن السراج النّحو (ت 316هـ) بقوله: «النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة»[55]. يشير ابن السراج في هذا التعريف إلى النحو التعليمي باعتباره قواعد تعليمية من شأنها أن تضبط لسان المتكلم وتمكنه من الاستعمال السليم للغة في سياقات معينة. وما يثيرنا في هذا التعريف أيضا مسألتان هما:

أ. **المسألة الأولى**، قوله: "**استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب**" وهذا دليل على أنّ النحو من منطلقه كان نحوا مرتبطا بالكلام، وهذا معناه أنه مرتبط بالسياق والاستعمال؛ إذ الكلام لا يمكن أنْ يعزل عن سياقاته ومقاماته التخاطبية. إنّ النحو منذ نشأته، إذن، هو نحو سياقي.

ب. **المسألة الثانية**: أنّ من أنواع الكلام التي اعتمد عليها علماء النحو في التقعيد والتنظير لهذا العلم الخطاب القرآني لأنه أعلى منزلة وأدق تعبيرا وأصدق قولا. إنّ القاعدة النحوية في الخطاب القرآني ليست جوفاء فارغة، وإنما تستعمل في الكلام الرباني بشكل بديع يظهر روعة النحو وجماله، ويعطي للآيات معاني دقيقة؛ فهذا ما ينبغي أن يكون عليه حال النحو. لقد أوغل بعض علماء النحو في التجريد وكثرة التفريعات والتعليق على الجزئيات حتى غدا النحو ضربا من الكلام المجرد والقواعد الجوفاء ينفر منها متعلمو العربية شرقا وغربا. ولكي ندلل على ارتباط النحو بالسياق نضرب مثالا على ذلك بالجمع في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ وَأَنتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[56].

وقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ ﴾[57]

وقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَىٰ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾[58].

نلاحظ أن كلمة (عين) جمعت على (أعين) في الآيتين الأولى والثانية، وجمعت على (عيون) في الآية الثالثة. وإذا كان الإمام الشعراوي رحمه الله قد قال في خواطره عن القرآن الكريم "كل كلمة في القرآن عاشقة لمكانها وكل موضع في القرآن جاذب لكلمته"، فإن هذا يجعلنا نتساءل عن سبب اختلاف الجمع بين الكلمتين (أعين – عيون) في هذه الآيات الكريمات. أهو مجرد تنويع في الجمع وتعداد في الكلمات؟ حاشا معاذ الله. إنه كلام رب العباد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. كيف يمكن أن نتعامل إذن مع هذه القضية التي هي في أساسها نحوية؟ وكيف يمكن أن نفهم اختلاف الجمع والأصل واحد (عين)؟

بالعودة إلى الآيتين الأولى والثانية نلحظ أن معنى (الأعين) هنا هو العين الباصرة أو الجارحة التي لدى الإنسان، لكننا نجد أنّ معنى (عيون) في الآية الثالثة يحيل على عين الماء أو منبع الماء ومصدره الأول. وعليه يمكن القول إن القرآن الكريم ينوع في جمع كلمة (عين) بين (أعين) و(عيون) حسب السياق الذي ترد فيه، وحسب القصد الذي يهدف إليه. وهذا أكبر دليل على أن النحو لا يمكن فصله عن السياق والمقامات، خاصة عندما يتعلق الأمر بالخطاب القرآني.

إن النحويَّ الذي يتعامل مع القاعدة النحوية على أنها مجردة من السياق لا يمكن أن يفهم الفرق بين الجمعين المذكورين، كما لا يمكن أن يميز بين متى يُستعملُ الجمع الأول ومتى يُستعملُ الجمع الثاني.

ويعرف ابن جني (ت392هـ) النحو بقوله: «النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره: كالتثنية، والجمع، والتحقير والتكسير والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإنْ لم يكن منهم، وإنْ شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا، كقولك قصدت قصدا، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم»[59].

يتضح من خلال تعريف ابن جني (ت392هـ) أن النحو نظام تركيبي متكامل يشمل المستوى الصرفي والصوتي والحركات الإعرابية، واستخدامه للفظ "سمت كلام العرب" دليل على نظرته الشمولية للنحو فالسمت هنا يربط النحو بسياقه الخارجي المتمثل في عادات العرب ومحاكاتهم في طريقة كلامهم تجنبا للحن، وهذا يفرض الخضوع لعادات المجتمع ولثقافته. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه عبارة عن سنّ قواعد للمستعرب للسير على نهجها ليكون كالعربي في فصاحته وبلاغته. ولا يمكن أن يصل الإنسان إلى درجة الفصاحة، في نظر ابن جني، لو كان النحو مجرد قواعد جافة وقوالب مجردة من أي سياق تواصلي أو تخاطبي.

إن نظرة ابن جني للنحو، إذن، كانت شمولية وكلية؛ بحيث لم يعتبره مجرد قواعد جافة من شّأنها أن تضبط اللسان العربي وتقوم اعوجاجه، كما ورد عند بعض النحاة كأبي عيسى الغزني (420هـ) الذي يقول: النحو «صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح وما يفسد في التأليف، ليعرف الصحيح من الفاسد»[60].

الملاحظ على هذا التعريف أنه لم يحصر النحو في كونه مجرد قواعد وحركات إعرابية، وإنما جعل غايته تكمن في كونه يميز بين صحيح الكلام وفاسده. ولا يمكن التمييز بين صحيح الكلام وفاسده بالاعتماد على الحركات والقواعد وحدها. لقد سار أبو عيسى الغزني (420هـ) على نفس نهج من سبقه من النحاة ولم يقف عند اعتبار النحو مجرد قواعد فقط، وإنما اعتبره صنعة لا تكتمل إلا بالنظر إليها من زاوية التأليف، أي التركيب. ولا يمكن بحال أن يكون التأليف قاصرا على قواعد نحوية فقط. إن التأليف تعالق بين عناصر لغوية كثيرة، منها ما هو نحوي، ومنها ما هو صرفي، ومنها ما هو معجمي، ومنها ما هو دلالي، إضافة إلى ما هو تخاطبي تواصلي.

وذهب السكاكي (ت626هـ) في نفس الاتجاه حينما أكد على أنّ: «النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا، بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية»[61]. نفهم من تحديده هذا للنحو على أن القاعدة لا يمكن الوصول إليها من خلال مثال واحد أو تعبير واحد، وإنما من خلال استقراء كلام العرب، كله أو أغلبه على الأقل. وكلام العرب يتغير ويتبدل تبعا للسياقات المختلفة.

بعد هذا قدمت للنحو تعريفات ضيقة حصرته في الإعراب والبناء نذكر منها تعريف الفاكهي (ت972هـ) للنحو في قوله: «علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعرابا وبناء»[62]. وهذا ما ذهب له الصبان (ت1206هـ) الذي يرى بأنه: «علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء»[63].

نستخلص، مما سبق، أن تعريف ابن جني تعريف شامل للنحو، وهو الأنسب لدراسة الخطاب القرآني لأنه نحو شمولي ونحو يدرس الخطاب في كليته، لكونه راعى فيه المعنى ومعطيات السياق حين تحدث عن سمت كلام العرب. وهذا ما تؤكده بعض التسميات التي أطلقها العلماء على النحو كـ"علم العربية". يقول ابن سلام الجمحي (ت232هـ): «كان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود»[64].

والعربية مصطلح يطلق على اللغة العربية الفصحى منذ القدم، وهذا الذي قصده عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين قال: «تعلموا العربية، فإنها تشبب العقل وتزيد في المروءة»[65]. وهكذا، تشمل اللغة العربية كل الظواهر الصرفية والصوتية والنحوية وغيرها، وجعلها مرادفة للنحو من لدن بعض النحاة يؤكد نظرتهم الشمولية للنحو، في حين اختزلته تعاريف أخرى في الحركة الإعرابية وأخرجته من وظيفته الأساسية وهي البحث في المعنى، وجعلته قواعد جافة وهذا يتنافى والغرض الأسمى الذي نشأ من أجله وهو فهم الخطاب القرآني.

إن التعاريف التي ضيقت النحو وحدت من أفق النحاة والمتعلمين على السواء جعلت الدراسات الحديثة تتهم النحو العربي بأنه نحو قواعدي يهتم بالمباني ويغفل المعاني، فأخذت الدراسات الحديثة تتجه إلى البحث في المعنى من زوايا أخرى فأدى ذلك إلى ظهور مصطلحات جديدة كـ"نحو النص"[66] وهو الاتجاه الذي يسعى «للتعامل مع النص بوصفه الوحدة اللغوية الكبرى، وذلك بدراسة كل نص، ومن أهمها الترابط أو التماسك ووسائله، وأنواعه، والإحالة أو المرجعية بأنواعها،

والسياق النصي، ودور أطراف الحدث التواصلي في النص»[67]. وهذا النوع من النحو نجده عند شيخ البلاغيين عبد القاهر الجرجاني من خلال نظريته في النظم، «فالنظم- بالمصطلح الذي اشتقه له صاحب الأسرار والإعجاز وبالمفهوم الذي أفرغه في قالبه- يرتد إلى النحو قبل أن يرتد إلى البلاغة، فإن رمنا الوفاء للنسق الفكري الذي اختطه له صاحبه، والامتثال إلى المعيار المنهجي الذي سواه له، تعين علينا القول: إنه سؤال البلاغة ينعطف على سؤال النحو من خلال سؤال المعنى»[68].

إن النظم بمفهومه الجرجاني مجموعة من الروابط والعلاقات اللغوية التي تحدد معنى اللفظة وتعطيها قيمتها الدلالية؛ فاللفظة لا مزية لها خارج السياق، فـ «ليس "النظم" إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه "علم النحو"، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها»[69].

يتضح، من خلال قول الجرجاني، أن النحو مفهوم شامل وعلم جليل؛ فهو العلم الذي يبحث في اللفظة من خلال السياق الذي وردت فيه، وبهذا يكون قد حدد وظيفة النحو الأساسية في إيضاح المعاني والكشف عن أسرار الخطاب عموما والخطاب القرآني خصوصا. لقد جعل النحو مقياسا لكشف الخفي من المعاني، يقول: «ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم إفرادا ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى "فعل" من غير أن يريد إعماله في "اسم"، ولا أن يتفكر في معنى "اسم" من غير أن يريد إعمال "فعل" فيه، وجعله فاعلا له أو مفعولا، أو يريد فيه حكما سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأ، أو خبرا، أو صفة أو حالا، أو ما شاكل ذلك»[70].

نستخلص، إذن، أن الجرجاني حرر النحو من كونه مجرد قواعد جافة وجعل وظيفته في الكشف عن الخفي من المعاني، فما آلت إليه الدراسات الحديثة من بحث في نحو النص قد بحثه هو منذ قرون. ولذلك «مهما أفضنا في وصف نبوغ عبد القاهر الجرجاني وتفرده الفكري-ولا سيما بالاحتكام إلى نظريته في النظم- فإن تميزه الفكري الخالص لن تجلوه لنا عدسات الكشف البلاغي بقدر ما تجلوه لنا مرآة الفحص النحوي»[71].

إن النحو العربي هو نحو اتجه منذ بداياته الأولى إلى الاهتمام بالمعنى. وإنّ القول بأنه نحو قواعدي غرضه سن قوانين تعصم اللسان العربي من الخطأ ناتجٌ عن بعض التعاريف المختزلة التي أوردنا بعضها أعلاه. إن النحو أكبر من هذا، إنه نحو اهتم بالمعنى في شموليته وارتباطا بتعدد سياقاته كما عرض له الجرجاني من خلال نظريته في النحو.

نخلص إلى أن النحو الذي يصلح اعتماده في تحليل الخطاب القرآني وفهمه ويكشف مغاليقه هو النحو السياقي والشمولي الذي يبحث في معنى المعنى، ويهتم بالتراكيب، وينظر إلى الخطاب في كليته من خلال تعالق مكوناته، وليس النحو الذي يبحث في أواخر الكلم فقط، ويحصره في نطاق ضيق غايته ضبط اللسان من الخطأ. إننا بحاجة إلى نحو سياقي يراعي كل ظروف ومقامات الخطاب عامة، ويراعي خصوصية الخطاب القرآني خاصة، وينظر في تماسكه وتلاحم أجزائه.

خاتمـــة

سعينا في هذا البحث الذي عنوناه بـ "مركزية النحو في فهم الخطاب القرآني" إلى إبراز أهمية الدلالة النحوية في اختلاف المعاني بين الآيات في القرآن الكريم وتفسيرها واستنباط أحكامها. وقد تبين لنا – بعد الدراسة والبحث- أنّ النحو، من حيث هو قواعد ينتظم بها الكلام وسبيل لفهم الدلالة اللغوية للآيات القرآنية، يرتبط بشكل أساسي بتعدد القرائن السياقية التي تضفي على القاعدة دلالة غير الدلالة التي قد تستفاد منها مجردة من السياق.

يمكننا القول، إذن، إن هذا البحث بين لنا أنّ النحو ليس مجرد قواعد جوفاء، وإنما هو كل مترابط يدخل فيه التركيب وعلاقة الكلمة بما قبلها وبما بعدها، وعليه، يمكننا أن نجمل نتائج البحث في ما يلي:

أولا– إن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، وعليه لا يمكن أن يفهم خارج لغة العرب، لذلك لابد، لمن أراد الخوض في كتاب الله، أن يكون عالما باللغة، فارسا في علومها، خبيرا بما تعارفت عليه فيها. نضيف إلى هذا أمرا أساسيا هو أن النحو، منذ نشأته الأولى، قد ارتبط بالنص القرآني، ليس من أجل ضبط قراءته وتقويم اللسان الذي فسد بتعدد الأجناس المختلفة فحسب، وإنما من أجل الوصول إلى المعاني المخصوصة التي تدق على غير المتخصص بعلوم اللغة وقواعد النحو.

ثانيا– تبين، أن النحو علم أساسي لا غنى عنه في فهم الخطاب القرآني وتفسيره، لذلك اعتبر شرطا من الشروط التي يجب توفرها في المفسر. هذه الحقيقة جعلت علماء الأصول يهتمون بالنحو اهتماما بالغا واعتبروه شرطا من شروط الاجتهاد، ووسيلة من وسائل استنباط الأحكام. إن الاختلاف في الأوجه الإعرابية يؤدي بالضرورة، إلى الاختلاف في فهم المعنى، ومنه الاختلاف في استنباط الأحكام. ومن شديد عناية الأصوليين بالنحو اعتناؤهم بمباحث عديدة فيه، مما كان سببا في تعدد مسائل النحو واللغة وورودها بشكل قوي في عدد من أبواب أصول الفقه.

ثالثا– إن النحو المناسب لدراسة الخطاب القرآني، إذن، هو نحو سياقي يهتم بالتعاليق بين عناصر لغوية كثيرة، وما يحيط بالخطاب، وبذلك فهو ينظر إلى الخطاب في كليته وشموليته، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نخضع الخطاب القرآني لقواعد جافة دون مراعاة السياق.

التهميش:

---

[1]– رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي–القاهرة، الطبعة السادسة 1420هـ/ 1999م، ص108.

[2]– ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب– دمشق، (ب،ط)1425/ 2004م، ص: 367.

[3]– الزبيدي، بو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، ، دار المعارف– مصر، الطبعة الثانية ص: 11

[4]– سورة التوبة الآية 4.

[5]– ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: د. إبراهيم السمرائي، دار الأمان، الطبعة الثالثة 1985م، ص: 19–20، وورد في نظم الدرر للبقاعي ج3/ ص 406، وفي الدر المنثور للسيوطي ج4/ ص129.

[6]- القفطي،الوزير جمال الدين أبي الحسن علي، انباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي القاهرة و مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، الطبعة الأولى 1986م ، ج1، ص107 .

[7]- اللبدي، محمد نجيب، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، دار الكتب الثقافية – الكويت، الطبعة الأولى 1398هـ/ 1978م، ص3.

[8]- رفيدة عبد الله، النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة 1399هـ/ 1999م، ج1/ ص 42.

[9]- الخالدي،كريم حسين ناصح، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، الطبعة الثلنية 1435هـ/ 2014م، ص17.

[10]- عون، حسن، تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات الإسلامية 1970، ص17.

[11]- الراجحي، عبده، دروس في كتب النحو، دار النهضة العربية، بيروت 1975، ص 10

[12]- سورة الكهف، الآية 23

[13]- الزياني، نور القبس، ص105

[14]- هناء محمود اسماعيل، النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، دار الكتب العلمية، الطبعة الألى 1433هـ/ 2012م،ص32.

[15]- مكي، أبو محمد، مشكل إعراب القرآن، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة –بيروت، الطبعة الثانية 1405هـ، ج1/ ص:63.

[16]- الجويني، عبد الملك بن عبد الله، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، دار والوفاء –مصر، الطبعة الرابعة 1418هـ، ج1/ 130.

[17]- أبو حيان، البحر المحيط، ج1/ ص 14.

[18]: وهذه العلوم هي: اللغة، والنحو، التصريف، الاشتقاق، المعاني، البيان، البديع، علم القراءت، أصول الدين، أصول الفقه، أسباب النزول والقصص، الناسخ والمنسوخ، الفقه، الأحاديث المبينة لتفسير المجمل، علم الموهبة، انظر الإتقان في علوم القرآن ج4/ ص: 177.

[19]- نظرا لموضوع البحث لا يمكن أن نفصل في جميع هذه العلوم وإنما اهتمامي جاء منصبا على النحو لأن طبيعة البحث تفرض ذلك.

[20]- الزركشي، بدر الدين، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف- الرياض، الطبعة الأولى 1419هـ، ج1/ ص: 87.

[21]- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج2/ ص165.

[22]- الماوردي، أبو الحسن علي، النكت والعيون، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ج1/ ص: 38.

[23]- مكي، أبو محمد، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية 1405هـ، ج1/ ص: 63.

[24]- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق د. علي أبو ملحم، مكتبة الهلال بيروت الطبعة الأولى 1993م، ص19.

[25]- ابن الجزي، أبو القاسم، التسهيل لعلوم القرن، تحقيق د. عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت الطبعة الأولى، 1416هـ، ص: 18.

[26]- الزمخشري، ، المفصل في صنعة الإعراب، ص: 18.

[27]- ابن حزم الأندلي، أبو محمد علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق اجديدة،، ج5/ ص126.

[28]- ابن السراج، أبو بكر محمد المعروف بالشنتريني، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، تحقيق: عبد الفتاح الحموز، دار عمار- عمان، الطبعة الأولى، 141- هـ/ 1995م ، ص: 22-23.

[29]- الجويني، أبو المعالي، البرهان في أصو ل الفقه، تحقيق: عبد العظيم محموج الدين، الوفاء- المنصورة- مصر، الطبعة الرابعة 1418هـ، ج1/ ص407.

[30]- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، مطبعة دار الكتب المصرية- القاهرة، الطبعة الثانية 1353هـ/ 1935م، ج1/ ص21.

[31]- العكري الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن محمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمد الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ/ 1986 م، ج2/ ص407.

[32]- الجويني، البرهان في أصول الفقه، ج1/ ص: 130,

[33]- الشاطبي، الموافقات ج4/ ص115.

[34]- الغزالي، المستصفى، ص: 343.

[35]- الغزالي، أبو حامد بن محمد، المنخول، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة 1419هـ/ 1998م، ج1، ص: 572.

[36]- الغزالي، المستصفى، ص344.

[37]- السمعاني، أبو المظفر، قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق محمد حسن محمد حسن اسماعي الشافعي، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1418هـ/ 1999م، ص: 281.

[38]– الرازي، محمد بن عمر بن الحسين، المحصول في علم الأصول، تحقيق : طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، الطبعة الأولى ، 1400هـ، ج6/ ص35.

[39]– الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص127.

[40]–الغزالي، المستصفى ص: 9.

[41]– السمعاني، قواطع الأدلة، ج1، ص281.

[42]– مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الهجرة– إيران، الطبعة الثانية، 1405هـ، ص: 53.

[43]– انظر : نادية رمضان النجار، القرائن بين اللغويين والأصوليين، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ص437.

[44]هناء محمود، النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، ص10.

[45]– انظر دور النحو في التفسير ضمن الفصل الأول من البحث، ص: 28– 30، ودور النحو في استنباط الأحكام ص: 31 وما بعدها.

[46]–كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص: 19.

[47]– فتحي عبد الفتاح الدجني، النزعة المنطقية في النحو العربي ص: 5، نقلا عن مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، الطبعة الأولى 2013، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ص: 138.

[48]– محمود حسن الجاسم، تأويل النص القرآني وقضايا النحو، ص: 73.

[49]– إبراهم مصطفى، احياء النحو، ص: 3.

[50]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها.

[51]– انظر النحو الودلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي– الدلالي.

[52]– الشاطبي، الموافقات، ج5/ ص:54

[53]– ابن جني، الخصائص، ج1/ ص:150

[54]– لا بد من الإشارة إلى أن للعلماء أراء كثيرة في تقسيم المكي والمدني، فمنهم من يفرق بينها باعتبار الزمان فيكون المكي من نزل قبل الهجرة وإن كان بغير مكة، والمدني ما نزل بعد الهجرة: فتتحددالهجرة بوصول الرسول، ومنهم من فرق بينها باعتبار المكان: فالمكي ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة ويدخل في مكة ضواحيها كمنى وعرفات والحديبية، والمدني ما نزل بالمدينة وما جاورها كأحد، وقباء وسلع، ومنه من اعتمد التفريق باعتبار المخاطب: فالمكي ما كان خطابا لأهل مجة ويكون بأساليب كقول: يا أها الناس، والمدني ماكان خطابا لأهل المدينة يا أيها الذين آمنوا.(راجع مناع القطان، مباحث في علوم القرآن).

[55]– ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت،الطبعة الثالثة ، 1988، ج1/ ص: 35

[56]– سورة الزخرف، الآية: 71.

[57]– سورة غافر، الآية 19.

[58]– سورة القمر، الآية: 12.

[59]– ابن جني، الخصائص، ج1/ ص: 34.

[60]– السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحوّ، ص: 34.

[61]– السكاكي ،يوسف بن أبي بكر بن محمد ، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية 1407 هـ / 1987 م، ص: 75.

[62]– الفاكهي، عبد الله بن أحمد، شرح كتاب الحدود، في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميرى، مكتبة وهبة– القاهرة، الطبعة الثانية، 1414هـ: 1993م، ص: 52.

[63]– الصبان، محمد علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك.

[64]– الجمحي، ابن سلامّ، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، ج1/ ص: 12

[65]– البهيقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى1410، ج2/ ص: 547

[66]– تدور المادة اللغوية لكلمة نص: حول الظهور والبيان، (انظر مقاييس اللغة لابن فارس)، وعند الأصوليين هو: النص ما ازداد وضوحا على الظاهر لمعنى في المتكلم وهو سوق الكلام لأجل ذلك المعنى فإذا قيل أحسنوا إلى فلان الذي يفرح بفرحي ويغتم بغمي كان نصا في بيان محبته (انظر التعريفات هو وحدة دلالة،

ينجز في شكل جمل متعالقة، فكل متتالية من الجمل تشكل نصا، شريطة أن يكون بين هذه الجمل علاقات، أو على الأصح بين عناصر هذه الجمل علاقات (انظر: نحو النص لأبي صيني،)،

[67]- أبو صيني، عثمان محمد أحمد، نحو النص: دراسة تطبيقة على سورة النور، عالم الكتب الحديث إربد، الأردن، طبعة 2015، ص: 19.

[68]- عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، دار الكتاب العربي المتحدة، الطبعة الأولى ، ص48.

[69]- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 81.

[70]- المصدر نفسه، ص: 410.

[71]- د. عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، ص48

قائمة المصادر والمراجع

1. ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: د. إبراهيم السمرائي، دار الأمان، الطبعة الثالثة 1985م.

2. ابن الجزي، أبو القاسم، التسهيل لعلوم القرآن، تحقيق د. عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت الطبعة الأولى، 1416هـ.

3. ابن السراج، أبو بكر محمد المعروف بالشنتريني، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، تحقيق: عبد الفتاح الحموز، دار عمار- عمان، الطبعة الأولى، 141-هـ/ 1995م.

4. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت،الطبعة الثالثة ، 1988.

5. ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة.

6. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب- دمشق، (ب,ط)1425/ 2004م

7. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ،الطبعة: 1420 هـ.

8. أبو صيني، عثمان محمد أحمد، نحو النص: دراسة تطبيقية على سورة النور، عالم الكتب الحديث إربد، الأردن، طبعة 2015.

9. البهيقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى1410.

10. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد التنجي، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى 1995هـ.

11. الجمحي ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني - جدة، (ب.ط).

12. الجويني، عبد الملك بن عبد الله، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، دار والوفاء -مصر، الطبعة الرابعة 1418هـ.

13. الخالدي، كريم حسين ناصح، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، الطبعة الثانية 1435هـ/ 2014م.

14. الخالدي، كريم حسين ناصح، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، الطبعة الثانية 1435هـ/ 2014م.

15. الراجحي، عبده، دروس في كتب النحو، دار النهضة العربية، بيروت 1975.

16. الرازي، محمد بن عمر بن الحسين، المحصول في علم الأصول، تحقيق : طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، الطبعة الأولى، 1400هـ.

17. رفيدة عبد الله، النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة 1399هـ/ 1999م.

18. رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي-القاهرة، الطبعة السادسة 1420هـ/ 1999م.

19. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ، دار المعارف- مصر، الطبعة الثانية .

20. الزركشي، بدر الدين محمد، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه ، الطبعة الأّولى، 1376هـ.

21. الزركشي، بدر الدين محمد، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف- الرياض، الطبعة الأولى 1419هـ.

22. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق د. علي أبو ملحم، مكتبة الهلال بيروت الطبعة الأولى 1993م.

23. السكاكي ،يوسف بن أبي بكر بن محمد ، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية 1407 هـ / 1987 م.

24. السمعاني، أبو المظفر، قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعي الشافعي، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1418هـ/ 1999م.

25. السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحوّ، تحقيق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الطبعة: 1424هـ، 2006م.

26. الشاطبي، ، إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الفقه، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة- بيروت.

27. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان علي الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الأولى 1417هـ/1997م.

28. عبد السلام، المسدي، العربية والإعراب، دار الكتاب العربي المتحدة، الطبعة الثانية .

29. العكري الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن محمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمد الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ/ 1986 م.

30. عون، حسن، تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات الإسلامية 1970.

31. الغزالي، أبو حامد بن محمد، المنخول، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة 1419هـ/ 1998م.

32. الفاكهي، عبد الله بن أحمد، شرح كتاب الحدود، في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميرى، مكتبة وهبة- القاهرة، الطبعة الثانية، 1414هـ: 1993م.

33. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، مطبعة دار الكتب المصرية- القاهرة، الطبعة الثانية 1353هـ/ 1935م.

34. القفطي، الوزير جمال الدين أبي الحسن علي، انباه الرواة على أنياه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي القاهرة و مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، الطبعة الأولى 1986م .

35. اللبدي، محمد نجيب، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، دار الكتب الثقافية – الكويت، الطبعة الأولى 1398هـ/ 1978م.

36. الماوردي، أبو الحسن علي، النكت والعيون، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان.

37. محمود حسن الجاسم، تأويل النص القرآني وقضايا النحو، دار الكنوز المعرفة-، الطبعة الثانية، 1437هـ/ 2016م،.

38. مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الهجرة- إيران، الطبعة الثانية، 1405هـ.

39. مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، الأردنية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2013.

40. مكي، أبو محمد، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية 1405هـ.

41. نادية رمضان النجار، القرائن بين اللغويين والأصوليين، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان،

42. هناء محمود اسماعيل، النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، دار الكتب العلمية، الطبعة الألى 1433هـ/ 2012م.